

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤

٢٠١٤/٤/١٣

بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛ وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١١ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣؛

قرر :

(المادة الأولى)

يشترط للترخيص لشركة التوريق بأن يحال إليها أكثر من محفظة توريق واحدة ما يلى :

- ١ - أن يكون رأس المال المصدر لشركة التوريق مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن خمسة ملايين جنيه.
- ٢ - عدم إخلال أمين الحفظ الذي يتولى إدارة إصدارات سندات التوريق بأى من الالتزامات تجاه حملة سندات التوريق السابق إصدارها.

- ٣ - أن يكون لدى شركة التوريق وعداً من مالك محفظة الحقوق المالية بإحالة تلك الحقوق إلى شركة التوريق ، على أن يتضمن القيمة التقديرية للمحفظة المحالة ، ويجب أن يكون ذلك الوعد ملزماً وساريًّا لمدة ستة أشهر على الأقل .
- ٤ - أن يكون لدى شركة التوريق وعداً بتحويل حقوق مالية آجلة وبرنامج إصدار إجمالي لسندات التوريق مع التزام الشركة بكافة المتطلبات القانونية عند تنفيذ إصدارات السندات وفقاً لهذا البرنامج .
- ٥ - الوفاء بالتزاماتها بالإفصاح وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة .
- ٦ - قيام شركة التوريق بالوفاء بكامل التزاماتها تجاه الهيئة ، وسداد الرسوم المقررة وفقاً للمادة رقم (١٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
- ٧ - سداد قيمة التأمين الواجب إيداعه لدى الهيئة للترخيص للشركة بإحالة محفظة توريق جديدة لها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٠٨ وعلى شركة التوريق أن ترفق بطلب الحصول على ترخيص بإصدار سندات توريق

فى مقابل محفظة توريق جديدة ما يلى :

- ١ - إقراراً من أمين الحفظ لمحفظة التوريق القائمة وشهادةً من شركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي تفيد الوفاء بجميع الالتزامات المالية للشركة والالتزامات الإفصاح فى مواعيدها المقررة وفقاً لشروط إصدار السندات القائمة .
- ٢ - تعهدًا من الشركة موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالى مقدمًا إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بقيام الشركة بإمساك حسابات منفصلة لكل عملية توريق (قيمة السندات ، سعر العائد ، تاريخ الإصدار ، تاريخ الاستحقاق ، اسم محيل المحفظة ، اسم أمين الحفظ ، اسم الشركة القائمة على التحصيل) .

٣ - تعهداً من الشركة التي تتولى التحصيل موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالي ومقدماً إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بقيام الشركة بفصل المبالغ المحصلة لكل محفظة توريق قائمة تقوم بتحصيلها ومحفظة التوريق المزمع حوالتها (قيمة المحفظة ، تاريخ عقد خدمة التحصيل الموقع مع الشركة المصدرة للسندات ، اسم الشركة المحيلة للمحفظة ، اسم أمين الحفظ الذي تورد إليه المتطلبات) ، والتعهد بعدم دمج هذه المبالغ مع بعضها البعض أو مع أموالها الخاصة .

٤ - تعهداً من أمين الحفظ موقعاً من الممثل القانوني ومقدماً إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بأن يقوم أمين الحفظ بإمساك حسابات منفصلة لكل محفظة توريق مودعة لديه وفصل الأموال الخاصة بكل محفظة توريق قائمة ومحفظة التوريق المزمع إيداعها لديه (قيمة المحفظة ، القيمة الاسمية للسندات ، سعر العائد ، تاريخ الإصدار ، تاريخ الاستحقاق ، تاريخ عقد أمين الحفظ مع الشركة المصدرة ، اسم محيل المحفظة ، اسم الشركة القائمة على التحصيل) ، والتعهد بعدم الدمج بين هذه الأموال بعضها البعض أو مع أموال وأصول أمين الحفظ .

٥ - الالتزام بتقديم شهادة تصنيف ائتمانى لمحفظة التوريق التى تصدر السندات مقابلها لا تقل درجة عن المستوى الحالى على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقاً للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة .

٦ - الإفصاح بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات للسندات المزمع إصدارها عن موقف السندات القائمة ، على أن يتضمن ذلك اسم محيل المحفظة ، أمين الحفظ ، الشركة القائمة على التحصيل ، القيمة الاسمية للسندات ، الرصيد الحالى للسندات ، آخر تصنيف ائتمانى ، موقف سداد عائد وأصل السندات .

(المادة الثانية)

في حالة قيام شركة التوريق بتنفيذ برنامج إصدار إجمالي لسندات التوريق على عدة إصدارات مقابل إحالة محافظ التوريق إلى الشركة ، يصدر مجلس إدارة الهيئة موافقته على البرنامج الإجمالي لإصدار سندات التوريق وتتولى الهيئة دراسة كل إصدار على حدة بما يتفق مع ما تضمنه البرنامج الإجمالي لإصدار السندات والتتأكد من استيفائه لكافة المتطلبات والإجراءات القانونية الازمة لإصداره .

(المادة الثالثة)

- يشترط للترخيص للشركات المساهمة من غير شركات التوريق القيام بأكثر من إصدار لسندات توريق أن ترقق بطلب الحصول على الترخيص ما يلى :
- ١ - تعهداً من الشركة موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالي للشركة بإمساك حسابات مستقلة لكل إصدار من سندات التوريق مقابل إحدى محافظ الحقوق المالية المستقلة المملوكة للشركة يشمل على الأقل ما يلى :
 - أصول كل محفظة حقوق مالية والالتزامات المرتبة على إصدار السندات.
 - قيمة كل إصدار من السندات ، عدد السندات ، القيمة الاسمية لكل سند ، تاريخ وفترة كل إصدار من سندات التوريق ، اسم أمين الحفظ .
 - الحسابات المستقلة المتعلقة بتحصيل الحقوق المالية لكل محفظة توريق .
 - ٢ - تعهداً بإجراء تصنيف ائتمانى لكل إصدار من سندات التوريق وتصنيف ائتمانى للشركة مصدرة السندات لا تقل درجته عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقاً للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة .
 - ٣ - تعهداً بالوفاء بالالتزامات الواردة بالمادة (١٢) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
 - ٤ - إقراراً من أمين الحفظ وشهاداً من شركة مصر للمقاصلة والعضو المنتدب للشركة بالوفاء الكامل بالالتزامات المرتبة على الإصدارات السابقة لسندات التوريق .
 - ٥ - شهادةً من مراقب الحسابات بالوفاء بالالتزامات الإفصاح وفقاً للمواعيid المقررة .

(المادة الرابعة)

يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١١

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ، ويعمل به من تاريخ نشره بالواقع المصرية .

رئيس مجلس الإدارة
شريف سامي